موقف ابراهيم أنيس من التقديم

د . عبد المنعم سيد عبد السلام

دفعني دافع إلي قراءة كتب الدكتور إبراهيم أنيس [1] ، وتقليب صفحاتها ، فوجدت فيها فكرا مستنيرا، وعقلا متحررا ، وعرضا شيقا جذابا ، وحرصا علي معرفة آراء المتقدمين والمحدثين في قضايا اللغة المختلفة ، ولفت نظرى ما صادفته في كتابه ـ من أسرار اللغة ـ من آراء بلاغية ، حول (الفصل والوصل) ، و(القصر بإنما وما وإلا (تبادل الأفعال بعضها مواقع بعض) والفرق بين الإخبار بالفعل المضارع واسم الفاعل ، والاستفهام ، والتقديم في صوره الثلاث تقديم المسند إليه ، وتقديم المسند ، وتقديم المفعول علي الفعل،وغير ذلك من مسائل بلاغية عرضها ، أو استطرد إليها ، ورأى فيها رأيا أو رجح فيها وجها على وجه ، وهى بحاجة إلى بحث يتولي جمعها ، ومناقشتها مناقشة علمية منسقة ، لأن المرحوم الدكتور أنيس كثيرا ما كان يتحرر من أصول البلاغيين ، فيخرج عليهم بما لم تعرفه قواعدهم ومقرراتهم ، وكثيرا ما كان يعرض بالبلاغيين ، ويحمل علي عبد القاهر ، دون أن يبدي من المبررات القوية ما يجعلنا نقر برأيه ، ونقبل وجهة نظره ، ولا يصح أن نتجاهل أنه كان استاذا في دار العلوم ، وعضوا في مجمع اللغة العربية ، وأحد البارزين في دراسة قضايا اللغة ، فقهها ، ولهجاتها ، وأصولها ، ودلالة ألفاظها ، ومعاجمها ، وغير ذلك مما يدرسه الدراسون في أقسام اللغة

(١) راجع الكلام عن حياته ، ووظائفه ، وكتبه ، وما يتصل بشخصه : (إبراهيم أنيس لغويا) ما جستير ، مخطوط بمكتبة كلية اللغة العربية بأسيوط ، للاستاذ / علي سيد جعفر .

بالجامعات ، أي أنه صاحب صوت مسموع ، وله جمهوره العريض من القراء ، فلذلك رأيت أن أدرس كلامه حول التقديم ، وخاصة ما يتصل منه بكلام عبد القاهر ، فكان هذا البحث ، الذي نرجو فيه التوفيق والسداد .

وكان أستاذنا الدكتور أبو موسي [1] قد تعرض لكلام الاستاذ أنيس حول (إنما ، وما وإلا) ، كما عرض ذلك أستاذنا الدكتور محمد جلال الذهبي [2] ، كما عرض الأستاذ الدكتور عبد القادر حسين [3] لكلامه عن تبادل الأفعال بعضها مواقع بعض ، وهي محاولات جادة ـ وممتعة ، تحثنا علي مراجعة كتب هذا الرجل ، وأضرابه من المحدثين ، كالاستاذ أمين الخولي ، والدكتور أحمد بدوي، وغيرهم ، ومناقشتها ، في ضوء ما قرره أفاضل علمائنا في القديم والحديث .

وغني عن البيان أن التقديم قد لقي عناية النحاة ، كما لقي عناية البلاغيين ، إلا أن كل فريق قد انصرف للبحث عما يدخل في منهجه ، فحقق النحاة ما يجوز تقديمه وتأخيره ، وما لا يجوز ،واهتم البلاغيون بأسرار التقديم ، وإشاراته ، ومراميه ، ولا سيما في آيات القرآن الكريم ، وكان عبد القاهر أول من حرر أصول هذا الباب ، وجمع شوادره ، وقعد قواعده ، وتركها مهذبة مصفاة مصنفة وتبعه الزمخشري فسار علي دربه ، وطبق أصوله ، خلال تفسيره للقرآن

(١) دلالات التراكيب د. أبو موسي ١٢٩ : ١٣٨، ١٦٦ ، ط الأولي ١٩٧٩م .
(٢) صورة من البيان القرآني د. الذهبي ٥٧، ٥٨ ط مطبعة الأمانة ١٩٨٤م.
(٣) فن البلاغة ٢٩٢، ٢٩٣ مطبعة الأمانة بدون تاريخ ....

الكريم ، وأقتفي أثرهما البلاغيون ، كابن الأثير ، والعلـــــوي والسكاكي ، والخطيب ، وشراحهما ، ولاشك أن المرحوم أنيس قـد نظر في كلام عبد القاهر ، والزمخشري ، وابن الأثير والخطيـــب عن التقديم ، كما سيتضح أثناء البحث .

(أ) تقديم المسند

معلوم أن الجملة العربية تتكون من مسند ، ومسند إليه ، وقيـد يقيد المسند ، إذا كان فعلا ، والمسند إليه في الجمل الاسمية هـو المبتدأ ، وفي الفعلية هو الفاعل كما أن المسند في الجمل الاسمية هو الخبر ، وفي الفعلية هو الفعل ، وبدهي أن وضع أي جزء مـن أجزاء الجملة في موضعه ، سواء كان مسندا أم مسند إليه أم مفعولا به ، أم ظرفـا ، أم جارا ومجرورا ، إنما يخضع لترتيب المعنـي في ذهن المنشيء أو الكاتب ، فإذا انحرف أحد من هـذه الأجزاء عن مكانه المحدد له في الجملة دل ذلك علي قصدمعني غيـر الذي يكون إذا وضع في موضعه ، فإذا قلت مثلا : الحمد للـه ، أفدت معني خبريا غفلا ، وهو أن الحمد بمفهومه الحقيقي يكون منك لله ، فإذا قلت : (لله الحمد)، أفاد ذلك قصر الحمد علي كونـه لله ، فلا يتجه إلي غيره ، أو لا يليق أن يكون لسواه ، وقد تعجـب حين تري المرحوم أنيس لا يجد فرقا بين المسند وتأخيره فـي المعني . فبعد أن أورد قوله تعالي : (لله ملك السموات والأرض)[1]

(١) الشوري / ١٩ .

وقوله : (ألكم الذكر وله الأنثي) [١] وغيرهما من آيات قدم فيها المسند علي المسند إليه ، قال: (ولا فرق هنا بين أن يتقدم المسند، أو يتأخر، فالتعبيران جائزان مقبولان ، غير أن الكاتب قديؤثر أحدهما في موضع ما ، ويؤثر الآخر في موضع ثان ، ولا يكاديختلف المعني في كلتا الحالتين ، فالفرق بينهما فرق أسلوب) [٢] فما مراده بـ (فرق الأسلوب) هذا ؟ يتضح ذلك من تعليقه علي قوله تعالي : (فإن كان لهن ولد فلكم الربع) [٣] حيث يقول : (كان من الممكن أن يقال : (فالربع لكم) وتؤدي الآية حينئذ نفس المعني، فاختيار أحد الأسلوبين يرجع إلي تلك النواحي الفنية التي تتأثر بمزاج الكاتب ، وموسيقي الكلام . وعلاقة الجملة بما يليها وما يسبقها) [٤] كأنه يريد أن تقديم المسند في الآيات المذكورة لرعاية الفواصل ، والحفاظ علي موسيقي الكلام ، وندع التعليق علي رأيه هذا الآن ، ريثما نفرغ من عرض نظرته في تقديم المسند المسبوق باستفهام أو نفي ، فنراه يقرر نفس ما قرره في الحالة الأولي ، فلا فرق عنده بين أن تقول : (أمع الله إله) وقوله تعالي: (أإله مع الله) [٥] ولا فرق عنده بين أن تقول : (لا غول فيها) وقوله تعالي : (لا فيها غول ولاهم عنها ينزفون) [٦] وهو بعد أن يقرر هذا في الآيتين والمثالين يقول : (ويظهر أن الفرق بين التقديم والتأخير هنا لا يعدو أن يكون فرق أسلوب ، فالمعني في

---

(١) النجم / ٢١ (٢) من أسرار اللغة ٣٢٠ (٣) النساء / ١٢
(٤) من أسرار اللغة صـ ٣٢٠، ٣٢١
(٥) تكررت هذه الآية في سورة النمل / ٦٠، ٦١، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤
(٦) الصافات / ٤٧

في الحالتين واحد) [١] أي أن تقديم المسند في هذه الصورة يكون لرعاية الفواصل ، والحفاظ علي موسيقي الكلام كما كان شأنه في الجمل المثبتة" ، إذن فأول ما يمكن تسجيله عليه أنه اعتبر تقديم المسند وعدمه سواء في المعني ، وهذا وحده مزلق خطر يحتم علي محبي هذا الرجل ، وقراء كتبه أن يلتزموا الحذر الشديد في تقبل آرائه ، وكان عبد القاهر [٢] ينعي علي أمثاله ممن يسوون بين تقديم الشيء وتأخيره في المعني ، وثاني ما يمكن تسجيله عليه أنه اعتبر المحافظة علي موسيقي الكلام غرضا عاما لتقديم المسند، يدور معه في سائر صوره ، ولم يشر الي أهم أغراضه وهو الاختصاص مع وضوحه في أكثر ما ذكر من الآيات ، كقوله تعالي: (لله ملك السموات والأرض) [٣] وقوله : (ولله المشرق والمغرب) [٤] وقوله: (ولله ميراث السموات والأرض) [٥] وقوله : (لا فيها غول) .

وكان ابن الأثير سباقا الي القول برعاية الفواصل في هذا الباب ، ذكر ذلك في آيات يتضح فيها معني الاختصاص ، كقوله تعالي : (الي ربك يومئذ المستقر) [٦] وقوله : (ألا إلي الله تصير الأمور) [٧] وقوله : (عليه توكلت وإليه أنيب) [٨] فمعني

---

(١) المرجع نفسه ٠ ٢٠٢

(٢) دلائل الاعجاز ص ١٤٠ ط الأولي ٠ تحقيق د/ خفاجي ١٩٦٩م ٠

(٣) الشوري / ٤٩ (٤) البقرة / ١١٥

(٥) الحديد / ٩ (٦) القيامة / ١٢

(٧) الشوري / ٥٣ (٨) هو / ٨٨ والسوري / ١٠

الاختصاص في تقديم المسند هنا واضح جلي ، فعليه وحده نتوكل ، وإليه وحده ننيب ، وإليه مرجعنا ومآبنا ، وهكذا ، ولكن ابن الأثير لم ير ذلك ، كما لم يره الفاضل الدكتور أنيس ، وإن كان ابن الأثير لم يعمم هذا الغرض في صور تقديم المسند كما صنع صاحبنا ، فنحن نري ابن الأثير يقر بأن تقديم المسند للاختصاص في قوله تعالي: (يسبح لله ما في السموات وما في الأرض له الملك وله الحمد) [١] فيقول : (فإنه إنما قدم الظرفين ها هنا ، في قوله (له الملك وله الحمد) ليدل بتقديمهما علي اختصاص الملك والحمد لله وحده) [٢] فأي فرق بين التقديم في هذه الآية وبين الآيات التي ذكرها الدكتور أنيس ، كقوله تعالي : (لله ملك السموات والأرض) وغيره ؟ .

إن التقديم في هذه الآيات للاختصاص ، ولا يغفل عن هذا المعني إلا غافل ، والاختصاص لا يتنافي مع الحفاظ علي موسيقي الكلام، ورعاية الفواصل القرآنية ، وقد ذكر ذلك ابن أبي الحديد [٣] ، والعلوي [٤] ، وابن يعقوب المغربي [٥] ، قال العلوي : (والمختار عندنا أنه لا منافاة بين الأمرين ، فيجوز أن يكون التقديم من أجل الاختصاص ، والتشاكل ، فيكون في التقديم مراعاة لجانب اللفظ والمعني جميعا ، فالاختصاص أمر معنوي ، والتشاكل أمر لفظي) [٦]

---

(١) أولي آيات سورة التغابن .
(٢) المثل السائر ٢/ ٢٢٤ تحقيق الدكتورين : طبانة والحوفي .
(٣) الفلك الدائر علي المثل السائر ٤/ ٢٤٩
(٤) الطراز ٢/ ٦٧ (٥) مواهب الفتاح ٢/ ١٥١، ١٥٢
(٦) الطراز للعلوي ٢/ ٦٧ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت .

وإذا كانت آراء البلاغيين قد اختلفت في تقديم المسند الذي لم يسبق بنفي أو استفهام ، فقال الجمهور بالاختصاص ، وقال ابن الأثير بمراعاة الفواصل ، فإنهم قد اتفقوا في الجمل المعتمدة على استفهام أو نفي ، علي أن تقديم المسند لا يكون إلا للاختصاص ، ولا نجد منهم واحداً قال بغيره ، ويمثلون لما اعتمد علي نفي بالآية التي سبقت في كلام المرحوم أنيس ، وهي قوله تعالي : (لا فيها غول) ويفرقون بينها وبين أن تقول : (لا غول فيها) بأن القصد من الآية تفضيل خمر الجنة علي غيرها من خمور الدنيا بأنها لاتغتال العقول وتصدعها كما تصنع ذلك الخمر في الدنيا ، وهذا المعنى يذهب في قولك : (لا غول فيها) لأن هذا التركيب ليس فيه أكثر من نفي الغول عنها ، دون تعرض لإثبات الغول الي خمور الدنيا وتجد هذا الفرق في قوله تعالي : (لا ريب فيه) وقولك : (لافيه ريب) فالآية الكريمة تفيد نفي الريب عن القرآن الكريم،واثبات أنه حق وصدق ، لا باطل وكذب كما كانوا يزعمون ، وقولك :(لا فيه ريب) يفيد نفي الريب عن القرآن كما في الآية ، ويفيد أيضا إثبات الريب إلي غير القرآن من الكتب السماوية الأخري، ذكر ذلك الزمخشري (١) ، وكرره ابن الأثير (٢) ، والعلوي (٣) ، والخطيب (٤) وسائر البلاغيين ، فهو من الأمور المجمع عليها بين البلاغيين،

---

(١) الكشاف ١/ ١١٥ ط دار الفكر .
(٢) المثل السائر ٢/ ٢٢٥ ، ٢٢٦ .
(٣) الطراز ٢/ ٧١ ، ٧٢
(٤) الايضاح ٢/ ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٤ شروح .

وقد غاب هـذا وخفي علي الفاضل العلامة الدكتور أنيس ، ومـن المفيد أن أشير الي رأي مشهور لهذا الرجل في قيضة الإعراب ، لعله كان وراء هـذا الخلط ، وحاصل هذا الرأي أن المرحوم أنيس ينكر الإعراب في لغة العرب ، ويري أن حركات الإعراب ليست دلائل علي المعاني ، فالفاعل في نظره لا يعرف بضم آخره ،والمفعول عنده لا يعرف بنصب آخره ، بل يعرف كل منهما بموقعه المحدد في الجملة العربية ، ذلك الموقع الذي حددته آثار اللغة الموروثة عن الجاهليين والإسلاميين ، شعرهم ونثرهم ، ومن هنا يزعم المرحوم أنيس أنه اذا انحرف أحد ركني الجملة عن مكانه المعهود فيها ، لم يخف ذلك علينا ، لأن الجملة تشتمل علي ما يرمز إليه، بنظامها الموروث ، وملابساتها اللغوية . (١)

هـذا حاصل رأيه في إنكار ظاهرة الإعراب في لغة العرب ، ولا كلام لنا حول هـذا الرأي ، انما الذي يعنينا هو أن رأيه هذا قد كان أساسا لما نحن بصدده ، وهو تسويته بين تقديم المسند وتأخيره في المعني ، فلكي يحافظ علي رأيه هـذا لم يجد فرقا بين قولك : (لا غول فيها) وقوله تعالي : (لا فيها غول) ولا بين قولك : (لا فيه ريب) وقوله تعالي : (لا ريب فيه) والفرق بين هذه التراكيب من دقائق هذا العلم ، فكان الأحري به أن يحافظ علي أصول أهل العلم ، أو أن يترك قضايا البلاغة وشأنها ، حتي لا يتورط فيما تورط فيه .

---

(١) راجع هذا الرأي في (من أسرار اللغة) صـ ٢٤٢، ٢٤٣ .

ولعلك تعجب بعد هذا إذا رأيته يصف شيخ البلاغيين - عبد القاهر الجرجاني - بالتكلف ، والتعنت ، وإرتكاب الشـــطط ، ذكر ذلك عندما تعرض لكلام عبد القاهر حول الفرق بين قولـــك : (زيد المنطلق) ، و (المنطلق زيد) ، يقول المرحوم أنيـــس : (وقد حاول عبد القاهر أن يفرق بين مثالين من صنعه ، همـــا : (زيد المنطلق ، والمنطلق زيد) فلقي من العنت ، والمشقة، ماأجهده وأجهدنا معه ، ويظهر أن صعوبة تمييز المسند من المسند إليه، فـــي مثل هذه الجملة - التي يكون كل مـن الطرفين فيها معرفة - هـــي التي ألجأت عبد القاهر وغيره الي تكلف الشطط في علاجها، ويبـــدو لي أن المسند إليه في هذه الحالة هو المتحدث عنه ، أي الشخـــص، أو الشيء الذي نعني بالحديث عنه ، ونهدف الي نسبة صفة إليه .. أنظر الي قول يوسف لأخوته : (أنا يوسف وهذا أخي قد من اللـــه علينا) فلا شك أن المسند إليه هنا هو الضمير (أنا) لأنه يشيـــر إلي شخص معين ماثل أمامهم ، يرون من سماته ، ومن ملامحه ، ومـــن زيه ، ما لا يتطرق إليه شكهم ، وتهدف الآية إلي أن تصف ذلـــك الشخص الماثل أمامهم بوصف جديد يجهلونه ، وهو أن أسمه يوسف ، كذلك قوله : (وهذا أخي) ، فقد كانوا يشاهدون - بنياميـــن - ويرونه بأعينهم ، ويعرفون كل سماته ، غير أنهم كانوا يجهلون أخوته للشخص الآخر ، الواقف أمامهم) (١)

---

(١) انظر (من أسرار اللغة) د . إبراهيم أنيس صـ ٣٢٣، ٣٢٤ ط . الخامسة ١٩٧٥م مكتبة الأنجلو المصرية ...

وخطر هذا الكلام يرجع إلي ما تضمنه من تهويش علي عبدالقاهر، وأن صعوبة التمييز بين المسند والمسند اليه في الجمل التي يتكافأ طرفاها من حيث التعريف قد ألجأته الي ما سماه الاستاذ أنيس شططا وتكلفا وإعناتا ورهقا ، ولذلك اجتهد الدكتور الفاضل ليحل هذا الاشكال ، فرأي أن المسند اليه في هذه الحالة هو الشخص - أو الشيء الذي نعني بالحديث عنه ، فهل كان رأيه هذا غائبا عن ذهن عبد القاهر ؟ إن عبد القاهر هو الذي قرر هذا المفهوم للمسند اليه، حيث قال : (وها هنا نكتة ... وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا ، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ، ومثبت له المعني، والخبر خبر لأنه مسند ، ، ومثبت به المعني) [1] ثم إنه ليس في كلام عبدالقاهر ما ينافي يعتبر ضمير المتكلم (أنا) من قول يوسف (أنا يوسف) مسندا اليه ، وأن يعتبر (يوسف) خبرا عنه ، ولا أن يعتبر (هذا) من قوله (وهذا أخي) مسندا اليه ، ويعتبر (أخي) خبرا عنه، ليس كلام عبد القاهر ينافي هذا حتي يخرج به الدكتور أنيس علينا معززا به هذه الاتهامات الجائرة ، التي أرسلها علي عبد القاهر، بغير مبرر ، ثم إن القول بأن المسند إليه في الجمل التي طرفاها معرفتان هو الشخص أو الذات قد سبق اليه فخر الدين الرازي الذي قال : (متي اجتمعت الذات والصفة ، فالذات أولي بالمبتدئية، والصفة أولي بالخبرية ([2] ولو عرضنا كلام عبد القاهر في التفريق

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٠٥

(٢) نهاية الإيجاز للرازي ص ٤٠،٤١ ط مطبعة الآداب والمؤيد - بالقاهرة ١٩٧٧ هـ

بين (زيد المنطلق ، والمنطلق زيد) علي هذا لما وجدنا تناقضا ، ويبدو لي أنه قد خفي علي الدكتور أنيس أن عبد القاهر قد عرض للتفريق بين هذين المثالين في مقامين مختلفين ، الأول من حيث تقديم أحد اللفظين علي الآخر ، وذلك أن كلا من (زيد والمنطلق) يصلح أن يكون مبتدأ ويصلح أن يكون خبرا ، فإذا قدمت زيدا ، فقلت : (زيد المنطلق) فقد أخبرت بالانطلاق عن زيد ، وإذا عكست فقدمت المنطلق ، وقلت (المنطلق زيد) فقد أخبرت عن المنطلق بمسمي زيد ، وهذا كما تقول : (زيد أخوك) ثم تعكس فتقول : (أخوك زيد) فالمقدم هو المسند اليه في مثل هذه الحالات ، لتكافوء الطرفين في التعريف ، وعبد القاهر يسمي تقديم أحدهما علي الآخر (تقديما لا علي نية التأخير) وهو غير التقديم الذي علي نية التأخير ، كتقديم المفعول علي الفعل في نحو (زيدا ضربت) وتقديم الخبر علي المبتدأ في نحو (له الملك ولـه الحمد) لأن كلا من المفعول والخبر قد بقي علي إعرابه الذي كان قبل التقديم ، وهذا الجانب يدرسه البلاغيون في باب التقديم، وهناك جانب آخر درس فيه عبد القاهر الفرق بين (زيد المنطلق، والمنطلق زيد) وقد عني فيه بمعني الإخبار عن زيد بالمنطلق ، والإخبار عن المنطلق بزيد ، فذكر أن قولك : (زيد المنطلق) يفيد تخصيص (زيد) بالانطلاق ، وأن هذا التركيب يقال لمخاطب يعلم بأن انطلاقا قد كان ، إلا أنه لا يعلم ممن كان ، فأنت تقول له : انه كان من زيد خاصة ، ولأجل معني التخصيص في هذا الإخبار لا يصح

أن تقول : (زيد المنطلق وعمرو) ، أما قولك : (المنطلق زيد) فيقال لمن يري أمامه انسانا ينطلق ، ولا يعلم أنه زيد، فأنت بهذا التركيب تخبره بأن الذي يراه من بعيد منطلقا هو زيد بعينه [1] ، وهذا الجانب يدرسه البلاغيون في باب (تعريف المسند) ، وقد كان عبد القاهر جيد الإدراك لهذه الدقائق ، بصيرا بمراميها وإشاراتها ، فقلبها علي وجوهها ، واستخرج منها دررا ولآلئ خفيت علي الدكتور أنيس ، فاتهمه بارتكاب الشطط ، وزعم أنه أرهق نفسه ، وأرهقه معه ، وظن أنه بهذه الجعجعة يمكن أن ينال من هذا الصرح الشامخ ، ولكنه بات كما قال القائل :

كناطح صخرة يوما ليوهنها .. فلم يضرها وأوهي قرنه الوعل

---

(١) راجع دلائل الإعجاز ص ١٣٧، ١٣٨ ، ١٩٦، ١٩٨ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، تحقيق د / خفاجي .....

ب = تقديم المسند اليه

أول ما يمكن تسجيله للاستاذ أنيس في هذا الباب قوله: (لا شك أن تحديد موضع المسند اليه في جملة من الجمل يترتب عليه أن يتحدد أيضا موضع المسند ، فتقديم أحدهما يستلزم تأخير الثاني، والعكس بالعكس ، لا داعي إذن أن نسلك مسلك البلاغيين حين عرضوا لأحوال كل منهما ، فذكروا لنا من أحوال المسند اليه التقدم والتأخر ، ثم حين عرضوا للمسند جعلوا من أحواله أيضا التقدم والتأخر) (١)

وهذا كلام اختلط فيه الحق بالباطل ، لأننا لا ننكر أن تقديم أحد طرفي الجملة يستلزم تأخير الآخر ، فإذا قلت : (الحمدلله) فالمسند اليه هو (الحمد) والمسند هو الجار والمجرور ، فاذا عكست فقلت : (لله الحمد) فالمسند اليه لا يزال هو (الحمد) والمسند هو الجار والمجرور ، فتقديم المسند اليه اقتضي تأخير المسند ، في الحالة الأولي ، كما أن تقديم المسند اقتضي تأخير المسند اليه في الثانية ، أي أن من أحوال المسند اليه التقد م تارة، والتأخر أخري ، ومن أحوال المسند أيضا التقدم تارة، والتأخر أخري، فكيف لا يكون هناك داع لاعتبار التقدم والتأخر من أحوالهما؟ ثم يقول المرحوم أنيس : (كذلك لا معني لأن نساق مع البلاغيين حين يعزون تقدم المسند اليه الي أمور تلمسوها من شواهد معينة،

---

(١) من أسرار اللغة ص ٢٠٦ .

كالتمكن في ذهن السامع ، والتعجيل بالمسرة أو المساءة، والاستلذاذ والتعظيم والتحقير .... الخ . ومن الغريب أنهم يجعلون نفس هذه الأسباب أو معظمها داعيا من دواعي تقدم المسند أيضا ، ودراستهم هنا لا تعدو أن تكون نقدا أدبيا لأمثله معينة تصوروا فيها تلك ، الأمور التي أشاروا إليها) [1] ولا يخفي أن البلاغيين حين يسوقون هذه الأغراض يدركون أنها أغراض جانبية ، يستلهمها الناقد المتذوق ، وقد يقع فيها الاختلاف من شخص الي آخر ، فالشاعر الذي يقول :

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا .. ليلاي منكن أم ليلي من البشر

قد يقصد من تقديم المسند اليه (ليلاي) الالتذاذ بذكر اسم محبوبته وقد يكون قاصدا الي تعظيم صاحبة هذا الاسم ، ثم إن الأغراض المذكورة قد ساقها الخطيب وشراحه ، ومعلوم أن الخطيب وشراحه قد أتوا في فترة عني فيخها البلاغيون بالشروح والتعليقات والحواشي والتقارير ، فلا يليق بالناقد المنصف أن يتلمس مواضع الضعف عند علماء هذه الفترة ، ويعزوها الي البلاغة العربية بعامة ، والبلاغيون أنفسهم يدركون أن هذه الأغراض محدودة القيمة ، ولكن لا شك في دلالتها علي حالات نفسية وشعورية عند المنشئين .

هذا ، ومعلوم أن تقديم المسند اليه علي الخبر الفعلي عند عبد القاهر يفيد الاختصاص ، متي ولي حرف نفي ، كقولك : (ما أنا بنيت هذه الدار) ، و (ما أنا قلت هذا الشعر) فالتركيبات

(١) من أسرار اللغة ص ٣٠٦

يفيدان أن المتكلم يسلم كون الدار مبنية ، والشعر مقولا، إلا أنه ينفي أن يكون هو الباني للدار، وهو القائل للشعر ، وعلي هذا قول المتنبي :

ما أنا أسقمت جسمي بـــه ٠٠ ولا أنا أضرمت في القلب نـــارا

فمجيء الضمير ـ وهو المسند اليه ـ بعد النفي هنا أفاد أن المتنبي يسلم حدوث السقم في جسمه ، واشتعال قلبه بنار الحب ، غير أنه ينفي أن يكون هو الذي أحدث ذلك ، والمرحوم إبراهيم أنيس يتفق مع عبد القاهر في هذه الصورة ، ويمثل لها بقول المتنبي أيضا :

وما أناوحدي قلت ذاالشعر كله ٠٠ولكن لشعري فيك من نفسه شعر

ويعقب بقوله : (فالشعر قد قيل فعلا ، وتم نظمه ، وانما محل النفي أن يكون الشاعر وحده هو الذي قام بنظمه ، ولنا من نفس البيت الدليل الكافي علي إرادة القصر والحصر ، وهو كلمة (وحدي) فاذا تقدم المسند إليه علي المسند في هذا النوع من الجمل أحسسنا أن كلا من المتكلم والسامع يفترض أن الحدث قد كان ، وأن موضع نفيه هو المسند اليه نفسه وبذاته ، فعليه ينصب النفي) (٢)

وهناك صور يري عبد القاهر أن تقديم المسند اليه فيها يفيد التخصيص ، أو التقوي بحسب المقام ، وهي التي لا يلي فيها المسند إليه حرف النفي ، سواء كان ضميرا ، أم اسما ظاهرا معرفا ، أم اسما ظاهرا منكرا ، وسواء كان الخبر الفعلي مثبتا أم منفيا،

(١) راجع دلائل الإعجاز ١٥٤، ١٥٥

(٢) من أسرار اللغة صـ ٣١٢، ٣١٣ بتصرف ٠٠

والذي يرشح لقصد أحد الغرضين هو المقام وسياق الكلام ، إذا فلم يشترط عبد القاهر بعد هذا أن يكون الخبر فعلا ماضيا، كما ستعرف عن رأي الدكتور أنيس ، وانما اشترط أن يكون الخبر فعليا ، وأن لا يلي المسند اليه حرف النفي (١)، أما المرحوم أنيس فيري أن تقديم المسند اليه في هذه الحالة يفيد التخصيص متي كان الخبر فعلا ماضيا، كقوله تعالي : (والله خلقكم ثم يتوفاكم) وقوله: (والله فضل بعضكم علي بعض في الرزق) وقوله : (والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا) وقوله : (واله أخرجكم من بطون امهاتكم) وقوله : (والله جعل لكم من بيوتكم سكنا) وقوله : (والله جعل لكم مما خلق ظلالا) ، وهي من الآيات / ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٨، ٨١، ٩٠، من سورة النحل ، ثم يقول :

(وقد جاءت هذه الآيات الشريفة مفصلة لنعم الله علي الناس ودفعا لما قد يتوهم من أن لله شريكا فيها ، وأن للانسان يدا في الحصول عليها، فاقتضي المقام أن يقصر أمر تدبيرها علي الله سبحانه ، وأن يؤكد هذا المعني في أذهان الناس . لذلك تعد هذا النظام في مثل هذه الآيات أسلوبا من أساليب القصر، يحسن ألا نلجأ إليه إلا حين نريد قصر صفة من الصفات علي المسند اليه،ومتي استقر هذا في الأذهان فلسنا بحاجة الي دليل آخر علي إفادة هذا القصر ، كأن نلتمس من السياق أو الملابسات دليلا علي إرادة القصر بمثل هذا النظام) (٢) ونحن نوافق المرحوم أنيس علي أن تقديم

(١) راجع دلائل الإعجاز ١٥٤ ومابعدها .
(٢) من أسرار اللغة ص ٣١٠، ٣١١

المسند اليه في آيات سورة النحل المذكورة للاختصاص ، وقد نص علي ذلك الزمخشري في قوله تعالي : (الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها) [١] ولكن المرحوم أنيس اتخذ من هذه الآيات قاعدة عامة ، ونظاما عاما لإفادة القصر ، كأنه يريد أن كل مسند اليه مخبر عنه بفعل ماض يفيد تقديمه القصر ، دون اعتبار لمقتضيات المقام ، وعبد القاهر كما تقدم يري أن ذلك يعينه المقام ، فإن اقتضي المقام التخصيص كان التقديم للتخصيص ، وإن اقتضي توكيد الحكم وتقويته ، كان تقديم المسند اليه للتقوي ، سواء كان الخبر فعلا ماضيا أم مضارعا ، وهذا هو الفرق بين الرأيين ، ولعلك تعجب حين تري الدكتور أنيس يأتي في الصورة الأخري ، وهي التي يخبر فيها عن المسند اليه بفعل مضارع ، فينفي أن تكون مما يفيد القصر أو التقوي ، فيقول : (ليس في الجملة المضارعية حين يتقدم المسند إليه ، أي نوع من القصر أو ما يشبه القصر ، وليس فيها ذلك التقوي في المحكوم عليه ، كما يقول عبد القاهر ، حين يتحدث عن مثاله المشهور (وهو يعطي الجزيل) [٢] وقد كبا العلامة هنا كبوة عظيمة فزعم أن عبد القاهر في قولك : (هو يعطي الجزيل) يقول بتقوي المحكوم عليه ، وهذا مجانب للصواب ، لأن عبد القاهر لم يقل بذلك بل قال : إن تقديم المسند اليه في هذا المثال وما جري مجراه يفيد تقوي الحكم ، وفرق كبير بين تقوي الحكم ، وتقوي المحكوم عليه ، فالثاني من قبيل قولك : (حضر زيد نفسه) ، أو عينه ، أو جاء

(١) الزمر / ٢٣ ، وأنظر الكشاف ٣/ ٣٩٤
(٢) من أسرار اللغة ص ٣١٧ .

الطلاب كلهم ، فالتأكيد بالنفس ، أو العين ، أو غيرهما من ألفاظ التوكيد ، انما هو للمحكوم عليه ، وليس هذا مما نحن فيه ، وهذا واضح ، وليس بحاجة إلي تعزيزه من كلام عبد القاهر ، أو غيره،ومع ذلك فقد غاب عن ذهن العلامة الدكتور أنيس ، أما أن المسند اليه إذا كان خبره مضارعا ، فلا يفيد التخصيص أو تقوي الحكم ، فإنه رأي غريب رآه الدكتور الفاضل ، ولا أدري ماذا دفعه الي التفريق بين المسند اليه المقدم المخبر عنه بفعل ماض ،والمخبر عنه بفعل مضارع ، فلم يفرق عبد القاهر بين الصورتين ، وكذلك نص الزمخشري في قوله تعالي : (الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر) [١] علي أن تقديم السمند اليه يفيد الاختصاص [٢] ، والمقام لا يدفع هذا المعني والخبر في الآية كما تري هو الفعل المضارع (يبسط) ، ويمكن أن يقال هذا في غير موضع من القرآن ، كقوله تعالي : (الله يعلم ما تحمل كل أنثي) [٣] وقوله : (والله يعلم ما تسرون وما تعلنون) [٤] فالمقام هنا يقتضي إرادة التخصيص ، كما لا يخفي ويقوي هذا ما ذكره السبكي في قوله تعالي : (فلما جاء سليمان قال أتمدنن بمال فما آتا ني الله خير مما آتاكم بل أنتم بهديتكم تفرحون) [٥] فقد قدم المسند اليه ـ وهو الضمير ـ أنتم ـ علي خبره ـ وهو الجملة الفعلية المضارعية ـ والغرض التخصيص ، لأن قوله (أتمدونن بمال) واضرابه عن ذلك بـ (بل) يقوي هذا القصد

(١) الرعد / ٢٦ (٢) الكشاف / ٣٥٩ (٣) الرعد / ٨
(٤) النحل / ١٩ (٥) النمل / ٣٦

وكأن المعني : بل أنتم تفرحـــون بهديتهم ، لا أنا ، لأن المتبـادر أنه لم يرد نفي فرحه عليه الصلاة والسلام بهديتكم ، بل أراد إثبـات فرحهم هم بها . (١)

أما إفادة تقديم المسند اليه للتقوي ، بمعونة المقام ، فأمثلته كثيرة أطال عبد القاهر في شرحها ، وتحليلها ، وتوضيح قصد التقوي فيهـا ، ومنها قول الشاعر :

هم يفرشون اللبد كل طمـــرة ٠٠ وأجرد سباح يبذ المقالبا (٢)

قال عبد القاهر : (لم يرد أن يدعي لهم هذه الصفة دعوي من يقودهم بها ، وينص فيها عليهم ، ٠٠ وانما أراد أن يصفهم بأنهم فرســـان يمتدحون صهوات الخيل ، وأنهم يقتعدون الجياد منها) وسر التقـوي عند عبد القاهر في نحو هـذا أن تقديم المسند اليه مجردا مـــن العوامل ينبه المخاطب اليه ، ويشعر بأن هناك شيئا ينوي المتكلم اسناده اليه ، فإذا ذكر المسند وقع من نفس السامع وقوع المأنـوس به ، المهيأ لقبوله ، وهـذا أنقي للشبهة ، وأبعد عن الشك ، وأدخـل في التحقيق ، أما سبب التقوي في هذه الصور عند السكاكي فهو تكـرر الاسناد ، وذلك أن المسند الفعلي قد اسند الي المسند اليه المقـدم مرتين ، مرة الي لفظه ، وأخري الي الضمير المستتر في الفعـــل، العائد عليه ، (٣) وتعليل عبد القاهر تعليل ذوقي معجب ، بخلاف تعليل السكاكي فهو تعليل نحوي ، وأماما ذكره الاستاذ أنيس هنا فهـــو

(١) راجع عروس الأفراح ٣٩٦/١
(٢) واللبد : الشعر المتلبد ، والطمرة : مؤنث الطمر ، وهو الفرس الكريم ، والأجرد : الفرس القصير الشعر ، ويبذ : أي يغلب .
(٣) راجع دلائل الاعجاز ١٥٩، ومفتاح العلوم للسكاكي ص ٩٦

تحكم محض لا دليل عليه .

وقوع المسند فعلا مضارعا، أو وصفا مشتقا منه :

يتصل بالحديث عن المسند ، كلام الدكتور أنيس حول الإخبار بالفعل المضارع ، والاخبار بوصف مشتق منه ، وذلك أنه لا يري فرقا في المعني بين هاتين الحالتين ، يقول : (فإذا تقدم المسند اليه وأخبر عنه بفعل مضارع ، كقوله تعالي : (والله يدعو الي دار السلام)(١) وجب أن تعد الجملة جملة اسمية ، ولا فرق بينها حينئذ ، وبين أن نقول : (والله الداعي الي دار السلام) فالمضارع هنا ليس في الحقيقة فعلا ، وانما هو وصف ، يجوز عليه ما يجوز علي الوصف ، من وجوب مطابقته لموصوفه في كل شيء ، فلا فرق بين المضارع في مثل هذه الجمل حين يتقدم المسند اليه ، وبين ما يشتق منه من صفة، لافي معناهما ، ولا فيما يصيب كلا منهما من تغيير مع التثنية، أو الجمع أو التأنيث) .

ثم يعرض لحديث الشيخ عبد القاهر في هذه القضية ، ويرفضه، فيقول : (وقد أجهد عبد القاهر نفسه ، وأجهدنا معه ، حين حاول أن يتلمس فروقا بين استعمال الفعل المضارع ، واستعمال ما اشتق منه، زاعما لنا أن المعني مع المضارع يفيد التجدد ووقوع الحدث شيئا فشيئا ، في حين أنه مع المشتق لا يكاد يعدو ثبوت الصفة وحصولها ، ويجاري عبد القاهر في هذا كل البلاغيين ، ويسوقون لنا ذلك الشاهد المشهور :

(١) يونس / ٢٥

أو كلما وردت عكاظ قبيلة .. بعثوا الي عريفهم يتوسم

وفي الحق أن التجديد هنا مستفاد من التعبير بكلمة (كلما) لامن استعمال المضارع - يتوسم -)[1] والواقع أن كلام عبد القاهر في هذه القضية دقيق غاية الدقة ، وقد غفل الاستاذ أنيس عن أهم ما فيه ، فقد ذكر عبد القاهر أنك إذا قلت مثلا : زيد طويل، فأنت تريد وصف زيد بالطول ، وهذا يكون حيث يصبح زيد رجلا قد استقر طوله ، وانتهي عند نهاية ثابتة لا يتجاوزها النمو ، فاذا كان الموصوف متجددا لطول ، بأن كان في فترة اليفاع أو الصبا، فاللائق أن تقول : (زيد يطول) فتأتي بالفعل المضارع ، لابالصفة المشتقة منه ، ومثل ذلك تقول في النبات : إنه نام ، أو إنه ينمو، فأنت تخبر بالاسم ، حيث يكون النبات قد استقر نموه وثبت ، وكاد أن يصبح حصيدا ، وتخبر بالفعل المضارع ، حيث يكون نباتا صغيرا ، يتلاحق نموه ، ويتجدد ، ومن هنا كان في الإخبار بالاسم معني الاستقرار والاستمرار ، وفي الاخبار بالفعل المضارع معني التجدد والحدوث ، وعلي هذا ساق عبد القاهر شواهد للحالتين، ففي الاخبار بالاسم يسوق قول الشاعر :

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا .. لكن يمر عليها وهو منطلق

وتأمل قوله (وهو منطلق) حيث جاء المسند اسما، ليشعر بأن الدراهم تمر علي صرة هؤلاء الممدوحين،[2] ، مسرعة منطلقة، وكأن هذا طبعها وديدنها ، وهذا المعني أدل علي كرمهم وإيثارهم للفقراء

(١) من أسرار اللغة ص ٣١٤ ، ٣١٥ .
(٢) الصرة : الكيس الذي توضع فيه النقود والدراهم .

بتلك الدراهم من أن لو قال : (وهو ينطلق) ، وعلي ذلك قوله تعالي : عن كلب أهل الكهف : (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد)(١) فالاخبار باسم الفاعل في الآية يفيد غير ما يفيده المضارع لوكانت الآية هكذا (وكلبهم يبسط ذراعيه بالوصيد) لأن القصد هو تصوير هذا الكلب ، باسطا يديه أمامه ، مقعيا علي إليتيه في صورة ثابتة مستقرة ، تأخذ كل أعضاء الكلب فيها مواضعها ، ولو قال: (وكلبهم يبسط) لأفاد غير ذلك ، أما في الإخبار بالفعل فقد ذكر عبد القاهر قول الأعشي :

لعمري لقد لاحت عيون كثيرة ·· الي ضوء نار في يفاع تحرق
تشب لمقرورين يصطليانها ·· وبات علي النارالندي والمحلق

ولاحت : أي نظرت ، واليفاع الجبل المرتفع ، والمقروران : اللذان اشتد عليهما البرد ، والاصطلاء : الاستدفاء بالنار ، والبيتان للأعشي في مدح المحلق ، والشاهد هو الوصف بالفعل المضارع (تحرق) وأصله تتحرق ، فحذفت إحدي التائين ، وقد أفاد الفعل المضارع هنا معني التجدد والحدوث ، أي أن اشتعال هذه النار يتجدد شيئا فشيئا، كلما غزاها المحلق بالحطب ، والوقود ، والأعشاب اليابسة .

كما ذكر عبد القاهر البيت الذي ساقه الاستاذ أنيس ، وهو قول طريف بن تميم العنبري :

أو كلما وردت عكاظ قبيلة ·· بعثوا إلي عريفهم يتوسم

، وعكاظ سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه كل عام ، ويتناشدون

(١) الكهف / ١٨

الأشعار ، وعريف القوم : قائدهم ، وكان الشاعر مطاردا من قبائل العرب جميعا ، فلكل قبيلة عنده ثأر ودم ، حتي نزل عكاظ،وجاءت القبائل اليه تباعا ، وكلما وردت قبيلة قام عريفها يتوسم في وجه الشاعر ، ويتفرس فيه ، لتنال منه القبيلة ثأرها ، فالفعل المضارع (يتوسم) هنا أفاد معني التجدد والحدوث ، أي أن هذا التفرس يقع من العرفاء ، ويتلاحق ، ويتجدد ، كلما حلت قبيلة سوق[1] عكاظ فليس هذا التجدد مستفادا من كلمة (كلما) كما زعم الدكتور أنيس ولعل الذي أغراه بذلك أنه وجد هذا الرأي في كلام السبكي[2] ، فاهتبله ، وتبناه ، ليخرج به علي البلاغيين ، وكان العلامة السبكي قد أجاب عن هذا الرأي بأن هذا البيت قد ذكر مثالا ، لا شاهدا ، أي أنه اذا كان قد انضم الي المضارع لفظ (كلما) هنا في إفادة التجدد ، فقد جاء الفعل المضارع لهذا المعني منفردا في أمثلة أخري ، كالأمثلة التي تقدمت في كلام عبد القاهر ، وقد اتضح معني التجدد فيها ، دون شك ، فللفعل المضارع موضع ، ولاسم الفاعل موضع ولا يصلح أحدهما في موضع الأخر ، ولذلك جاء كل منهما في موضعه في قوله تعالي : (أو لم يروا الي الطير فوقهم[3] صافات ويقبض) قال الزمخشري : (فان قلت لم قيل – ويقبض – ولم يقل – وقابضات قلت : لأن الأصل في الطيران هو صف الأجنحة ، لأن الطيران في الهواء كالسباحة في الماء ، والأصل في السباحة من الأطراف وبسطها وأما القبض فطاريه علي البسط ، للاستظهار به علي التحرك ، فجيء

(١) راجع الدلائل ص ١٩٣ وما بعدها .
(٢) عروس الأفراح ٢/ ٢٨
(٣) الملك / ١٩

بما هو طاريء غير أصل بلفظ الفعل ، علي معني أنهن صافات ، ويكون منهن القبض، تارة بعد تارة ، كما يكون من السابح) (١) .

وهذا كلام جدير بأن يكتب بماء التبر ، لا بالحبر، كما يقولون وقد ذكر السبكي أنه لما كان للوصف بالاسم معني الاستمرار والثبوت وللوصف بالفعل معني التجدد والحدوث جاء كل منهما في موضعه في قوله تعالي : (قالوا سلاما قال سلام) (٢) لأن سيدنا ابراهيم عليه السلام قصد أن يحيي الملائكة بأحسن مما حيوه به ، رعاية لمعني قوله تعالي : (وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها) (٣) وعلي هذا جاء قوله تعالي : (قالوا أجئتنا بالحق أم أنت من اللاعبين)(٤) أي : هل أحدثت لنا ما لم تكن تألفه ؟ أم أنت علي اللعب الذي كان مستمرا من الصغر علي زعمهم ، وعليه قوله تعالي : (سواء عليكم أو عوتموهم أم أنتم صامتون) (٥) أي : سواء عليكم تجدد دعائكم وصمتكم المستمر، لأن الصمت عندهم هو الذي كان عادة مستمرة، فلو كان الإخبار بالفعل كالإخبار بالاسم المشتق منه كما يزعم المرحوم أنيس لما كان لكون هذا اسما ، وذاك فعلا معني ، فما ذكره هنا لا يعدو أن يكون تشويشا وتهويشا بغير دليل .

---

(١) الكشاف ٤/ ١٣٨
(٢) الذاريات / ٢٥
(٣) النساء / ٨٦ (٤) الانبياء/٥٥ (٥) الأعراف / ١٩٢ .

جـ- تقديم المفعول علي الفعل :

يذكر الدكتور أنيس أن المفعول قد يسبق الفاعل في حالات منها اسلوب الحصر ، كقوله تعالي : (وما يعلم تأويله الا الله) [١] ، ومنها طول الكلام مع الفاعل وتوابعه ، مما قد يغمر المفعول به ، ولا تكاد تتبينه ، حين يتأخر ، كقوله تعالي : (وإذا حضر القسمة أولي القربي واليتامي والمساكين فارزقوهم منه) [٢] ، ومنها أن يشتمل الفاعل علي ضمير يعود علي المفعول ، كقوله تعالي : (وإذا يتلي ابراهيم ربه) [٣] وهذه توجيهات نحوية طيبة ، كثيرا ما يذكرها البلاغيون بين يدي كلامهم عن تقديم المفعول علي الفاعل ، أعني (تقديم بعض معمولات الفعل علي بعض) .

وقد كان المرحوم أنيس موفقا حين ذكر السر في تأخير الفاعل علي المفعول في قوله تعالي : (أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت) [٤] فقد قال : (إن السر في تقديم المفعول ، وتأخير الفاعل هنا هو النفور من التعجيل بذكر كلمة (الموت) الكريهة علي النفس البشرية) وذكر مثل هذا في قوله تعالي : (وإذا مس الإنسان ضر دعا ربه منيبا إليه) [٥] وهو يتابع ابن الأثير في الاحتفاء بالتوازن الموسيقي ، واتفاق أواخر الجمل في الحرف الأخير ، فيذكر أن تأخير الفاعل قد يكون لرعاية الفواصل القرآنية ، كقوله تعالي: (فأوجس في نفسه خيفة موسي) [٦] وقوله : (فلما جاء أل لوط المرسلون) [٧] أما تقديم المفعول وما يشبهه من المتعلقات علي الفعل

(١) آل عمران / ٧ (٢) النساء / ٨ (٣) البقرة / ١٢٤
(٤) البقرة / ١٣٣ (٥) الزمر / ٨ (٦) ط / ٦٧
(٧) الحجر / ٦١ ، وراجع من أسرار اللغة ص ٢٤٢ : ٢٤٧

فله فيه كلام عجيب ، ذلك أن المفعول قد يتقدم علي الفعل في جملة مثبتة ، أي لم تعتمد علي نفي أو استفهام ، كقولك : (زيدا ضربت) وقد يتقدم علي الفعل ، وقد سبقه نفي أو استفهام ، كقولك :(أزيدا ضربت ، وما زيدا ضربت) والبلاغيون لا يفرقون بين هاتين الصورتين في صحة تقديم المفعول وعدم صحته ، بل ولا يهتمون بذلك وانما يهتمون بالغرض الذي لأجله قدم ، وكأنما ظن المرحوم أنيس أن البلاغيين يعنون بجواز التقديم وعدمه ، فلذلك نجده يرفض تقديم المفعول علي الفعل في الصورة الأولي ، ويقبله في الثانية ، يقول في ذلك : (ولست أغالي حين أقرر هنا أن المفعول لا يصح أن يسبق ركني الإسناد ، في الجمل المثبتة ، كما يزعم أصحاب البلاغة، في تلك الأمثلة المصنوعة ، من نحو : (زيدا ضربت ، وزيدا ضربته

أما التقديم في مثل الآيات القرآنية : (إياك نعبد وإياك نستعين)(١) (فإياي فاعبدون)(٢) ، (ولكن أنفسهم يظلمون)(٣) ،(خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه)(٤) ، (فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر)(٥) ، فالأمر فيه لا يعدو أن يكون رعاية لموسيقي الفاصلة القرآنية ، فهي إذن أشبه بالقافية الشعرية التي يحرص الشاعر علي موسيقاها كل الحرص ، أما في الجمل الاستفهامية ، أو المعتمدة علي نفي ، فقد أمكن أن يتقدم المفعول علي ركني الإسناد ، مثل قوله تعالي : (أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون)(٦) ، (قل أغير الله أتخذوا وليا فاطر السموات والأرض(٧)

---

(١) الفاتحة / ٥ (٢) العنكبوت / ٥٦ (٣) آل عمران / ١١٧
(٤) الحاقة / ٣٠، ٣١ (٥) الضحي / ٩ ، ١٠ (٦) المائدة/ ٥٠

(فقالوا أبشرا منا واحدا نتبعه إنا إذا لفي ضلال وسعر)[1] ففي هذه التعابير المعتمدة علي نفي أو استفهام وحدها ، يصح أن نقول كما قال أهل البلاغة : إن التقدم لرد الخطأ في التعيين ، أورد الخطأ في الاشتراك ، حسب ما يقتضي سياق الكلام ، فالانكار في الآيات السابقة منصب علي المفعول به المقدم ، ففي الآية الأولي لا ينكر عليهم ابتغاء الحكم ، وانما الذي ينكر عليهم هو ابتغاء حكم معين ، هو حكم الجاهلية بالذات ، وفي الآية الثانية لا ينكر عليهم اتخاذ الولي ، وانما الذي ينكر عليهم هو أن يكون الولي غير الله ، وفي الآية الثالثة لا يدهش الكفار أو يعجبون من أن يكونوا تابعين أو مطيعين ، وانما هم يدهشون أو يأبون اتباع بشر مثلهم)[2]

وهذا الكلام مليء بالتخليط ، فإن البلاغيين لا يبحثون في جواز التقديم وعدمه ، بل ذلك غرض النحاة ، فهم الذين اجازوا تقديم المفعول علي الفعل ، وهم الذين مثلوا له بهذه الأمثلة التي سماها المرحوم أنيس مصنوعة ، فلما صح ذلك عند النحاة في هذه الجمل المثبتة نظر البلاغيون فيها ، حسبما يتفق مع منهجهم ، فقالوا : إن تقديم المفعول علي الفعل قد يفيد الاختصاص ، وهو المراد برد الخطأ في التعيين ، ورد الخطأ في الاشتراك ، حسبما يقتضي المقام وسياق الكلام فان كان المخاطب يزعم أنك ضربت عمرا ، فقلت له : (زيدا ضربت) فالقصر قصر قلب لأنك قلبت ما يعتقده ، ورددت خطأه ، وان كان يعتقد أنك ضربتهما معا ، فقلت له :

---

(١) القمر / ٢٤

(٢) راجع من أسرار اللغة ص ٣٣١ : ٣٣٣

(زيدا ضربت) فالقصر قصر إفراد،وهذا هو المراد برد الخطأ في الاشتراك ، وبهذا تعلم أن مهمة البلاغيين قد بدأت من حيث انتهت مهمة النحاة ، فكيف يأتي الاستاذ أنيس ، فينسب الي البلاغيين ما لا يدخل في منهجهم . (١)

إن القول بصحة تقديم المفعول علي الفعل في الجمل المثبته ذكره النحوي العظيم أبو الفتح ابن جني ، في حديثه عن التقديم والتأخير ، حيث يقول : (وذلك ـ أي التقديم ـ علي ضربين : أحدهما مايقبله القياس ، والآخر ما يسهله الاضطرار ، الأول كتقديم المفعول علي الفاعل تارة ، وعلي الفعل الناصبه أخري ، كضرب زيدا عمرو، وزيدا ضرب عمرو ، وكذلك الظرف نحو: (قام عندك زيد) ، (وعندك قام زيد) ، (وسار يوم الجمعة جعفر) ، ويوم الجمعة سار جعفر ...) (١) .

أما أن تقديم المفعول علي الفعل في (إياك نعبد وإياك نستعين) لرعاية الفواصل القرآنية ، فذلك رأي ذكره ابن الأثير ، في مقام الرد علي الزمخشري الذي رأي أن تقديم المعمول هنا للاختصاص ، ومعني الآية يعضد رأي الزمخشري ، وذلك أن المراد كما قال الزمخشري : (نخصك بالعبادة ، ونخصك بطلب المعونة) (٢) هذا فضلا عن أن القول بأن تقديم المفعول هنا للاختصاص لا ينافي أن يكون ذلك لرعاية الفواصل القرآنية ، كما ذكر العلوي ، وابن أبي الحديد ، وابن يعقوب ، وتقدم ذلك في تقديم المسند ، وذلك أن

(١) انظر الخصائص ٢/ ٣٨٢ (٢) الكشاف ١/ ٦٢

الاختصاص نكتة معنوية ، ومراعاة الفواصل القرآنية نكتة لفظية ، وهذه لا تنافي تلك ، ولو نظرت الي قوله تعالي : (إياك نعبد وإياك نستعين) لوجدت أن المعني ينص علي قصد الاختصاص ، كما سبق عن الزمخشري ، ومع ذلك لا يمنع هذا من افادة التقديم لحسن النظم السجعي ، فقيل هذه الآية قوله تعالي : (الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين ، وهذه الآيات انتهت بحرف النون ، وكذلك ختمت الآية التي معنا بالنون ، وهذا هو مراعاة الفواصل ، وتوخي حسن النظم السجعي ، الذي عناه ابن الأثير وزعم أنه لو قيل (نعبدك ونستعينك) لذهب هذا الحسن ، وكذلك صنع في الآيات الأخري التي تابعه فيها الاستاذ أنيس ، كقوله تعالي : (فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر) وقوله : (خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه) وقوله : (ولكن أنفسهم يظلمون) [١] ، وقد تبع ابن الأثير من المتقدمين أيضا العلامة سعد الدين [٢] ، وابن يعقوب [٣] المغربي ففي الآية الأولي يذكر ابن يعقوب أن المراد النهي عن قهر اليتيم وانتهار السائل ، وفي الثانية يذكر أن تقديم الجحيم علي التصلية لمراعاة الفاصلة ، إذ ليس المراد الرد علي من يعتقد أنه يصلي غير الجحيم، حتي يكون التقديم للتخصيص ، وكذلك الشأن في قوله تعالي: (ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه) وفي الآية الثالثة يقول: (فالمراد الاخبار بظلمهم أنفسهم ، لا الرد علي من زعم ظلمهم غير أنفسهم) وبعد هذا يقول : (وإن كانت رعاية الفواصل لا تنافي

(١) راجع المثل السائر ٢/ ٢١٩
(٢) المطول ص ٢٠٠ ، ومختصر السعد ٢/ ١٥١، ١٥٢
(٣) مواهب الفتاح ٢/ ١٥٢

الحصر عند صحته في المقام) فتلخص من هذا أن علماء البلاغة يقررون أن للاختصاص موضعا ، ولمراعاة الفواصل موضعا آخر ، والقاضي بأحد الغرضين هو المقام ، فقد يجتمعان معا، كما في (إياك نعبد وإياك نستعين) وقد يرتفعان معا ، كما في تقديم المفعول لمجرد الاهتمام والعناية ، كما في المثال الذي ذكره عبد القاهر لذلك ، وهو (قتل الخارجي زيد) بتقديم المفعول علي الفاعل ، وذلك أن هذا المجرم قد كثر منه الأذي ، وضاق به الناس ، فهم في حاجة الي سماع نبأ قتله ، لا في حاجة الي معرفة قاتله [١] ، ولكن الشيئ الذي تجاهله الأستاذ أنيس هو أن الاختصاص غرض غالب ملازم لتقديم المفعول ، قال الخطيب : (والتخصيص لازم للتقديم غالبا [٢] وهو هنا يعبر عن رأي جمهور البلاغيين ، أما الدكتور أنيس فيزعم أن التقديم في الجمل المثبتة لمراعاة الفواصل ، وفي الجمل المعتمدة علي نفي أو استفهام يمكن أن يكون للاختصاص ، وهذا تحكم لا معني له، وهو يذكرنا بما كان من ابن الحاجب والعلوي ، في هذا المقام،فقد كان ابن الحاجب يخالف ما قرره الجمهور في غلبة التخصيص علي تقديم المفعول ، ويقول: والاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس في تقديم المعمول وهم ، ويستدل علي ذلك بأن الله سبحانه وتعالي قد ذكر في سورة الزمر آيتين ، تقدم الفعل علي المفعول في احدهما وتقدم المفعول علي الفعل في الأخري ، فقد قال أولا ، (قل إني أمرت أن أعبد الله مخلصا له الدين) [٣] وبعد ذلك قال في السورة نفسها

(١) الدلائل ص ١٣٨
(٢) الايضاح ٢/ ١٥٠ ضمن شروح التلخيص .
(٣) الزمر / ١١

(لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين بل الله فاعبد وكن من الشاكرين) (١) وتابعه العلوي في إنكار الاختصاص في قوله تعالي : (بل الله فاعبد) ، واستدل هو الآخر بأن هذا التركيب قد جاء فيه المفعول مؤخرا في آيات من القرآن ، منها قوله تعالي: (فليعبدوا رب هذا البيت) (٢) وقوله : (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا) (٣) وقوله : (واعبد ربك حتي يأتيك اليقين) (٤) وقوله (اعبدوا ربكم الذي خلقكم) (٥) ثم قال : ولو كان التقديم في (بل الله فاعبد) للاختصاص لوجب تقديم المفعول في هذه الآيات كلها، لأن المعني واحد فيها جميعا) (٦) .

وهذا الكلام فيه اغفال لسياق الآية التي معنا ، وقد أحسن السبكي في الرد علي ابن الحاجب حيث ذكر أن الآية الأولي من سورة الزمر، وهي (أمرت أن أعبد الله مخلصا له الدين) ليس فيها اختصاص وكذلك يقال في الآيات الأخري التي جاء فيها المفعول مؤخرا ، أما قوله تعالي (بل الله فاعبد) ففيه الاختصاص بلا ريب ، وذلك أن الله قد خاطب المؤمنين في صورة خطاب للنبي صلي الله عليه وسلم بأنهم إن اشركوا حبطت أعمالهم ، ثم أضرب عن ذلك بـ (بل) ، فقال (بل الله فاعبد) فلو كان تقديم المعمول هنا لغير الاختصاص لما كان لهذا الإضراب معني، فكأن هذا الاضراب يؤكد أن المراد (ما أعبد الا الله) وهذا ما يستظهره كل ذي ذوق سليم ، ومثله

---

(١) الزمر / ٦٥ ، ٦٦
(٢) سورة قريش / ٣
(٣) النساء / ٣٦
(٤) الحجر / ٩٩
(٥) البقرة / ٢١
(٦) انظر عروس الأفراح ٢/ ١٥٢: ١٥٤ ، والطراز للعلوي ٢/ ٦٦، ٦٧

تقديم الجار والمجرور في قوله تعالي : (قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون) [١] وقوله : (قل هو الرحمن آمنا به وعليه توكلنا) [٢] وقوله : (أنتم بريئون مما أعمل وأنا بريء مما تعملون) [٣]

دكتور
عبد المنعم سيد عبد السلام الاشقر
مدرس البلاغة والنقد
بالكلية

---

(١) التوبة / ٦٥
(٢) سورة الملك / ٢٠
(٣) يونس / ٤١